فمانعة وليس في يريد بما يفوتها الورثة ثم اراد الرجوع بالناس
فمتلفون بما اخذ الا ان يجلعوا ان كانوا معروفين بالجهالة انتهى
ما يفوتها الواضح يرون ان ذلك لا يلزمهم ويرجعون فيها
وجبى كتاب الصرفة من نوازل سحنون فيمن تصدق على
اخيه بنصف عالية مرضه موتا ايسر مدة بما حاز به فتوفي ثم
مات المريض فقام ورثته على المتصدق وقالوا ثلثت في مرض
وانما مال البتلك وسألنا ان يفسخه فقالوا واحزا لا يرد عليهم
السلم ثم على ان ما حاز ذلك يجوز فقال سحنون ومن يعلم ان ذلك كنت
يخاف ان جميع مال الدار الذي يماد جعت حقا فقال السايل انا
ابيع البيعة انتهى فالوالي ان ذلك لا يجوز منه الا البتلة
وان البيعة اغرور ونابذ لك فقال ان اقمتها بتونة جاز ان ترجع
عليهم ومن مسئلة التجيبة اخذ انه اذا ادعى في السلع الاطلاع
على ما منه ليستقاله وجبر انه على جميعتهم من يطلع عليه من
السلع وتسهيل التحيي عن سقيفة بين رجلين وربما
جلس فيها احد هما او جعل فيها البقر او على باب
الدار قماط جاز جلوس النساء في ذلك لا يجوز لانهن يكشفن
عليهن عند دخول جاز لجواز المنع فلا يجوز الشراء فيه
ويمنع البقر من ذلك الموضع الا ان يكون عادة فلا يمنع ويمنع
من كونها على الباب **البرزلي** اما منع البقر من ان يكون عند
الباب فالصواب جواز ان كان لا يضر بالساحة اذ البقر بين
الاشراء في الدار وفي اكثرهم من اكثرى بيتا وشرط فيها
الا يسكن معه احد فتزوج او ابناء وفيها ان لم يكن فيه
لسكناهم ضرر على رب الدار لم يمنع المسلة وتسهيل
بينهما ابو القاسم القبريني وتم الله عن دار خربة
اشتراها رجل واراها بها الى زاوية يجاز ايجارها وجاز بالدار

المذكورة مرحاض نظر ان كل الزاوية وكل من يرد عليهم
ينتفعون في ذلك المرحاض بكثرتهم انتهى لكثرة الوارد بين
واضح مذكور عنه جاري ذلك الضرر يجيز ان ذلك الموضع
جاز انتهى حتى انتهى زمن اخلاء ذلك الموضع من تلك الاثقال
يعمر من ذلك ورهم الجمعة ونحوها الا حدث لهم من المضرة الناشئة
عن ذلك وكذلك ايضا الحوانيت المجاورة لذلك الموضع فيشتو
ذلك عليهم المشقة الشاملة ولم تكن هذه المضرة بما تعتاد
ويقاوم هذه المضرة المذكورة مصلحة يضر بالاخبار المذكورة ويتجشم
وقد افتيت بينة في حوزته وضرروها جانب ليس له اباحة
مرحا من حاش الدار الخربة جميع الناس اذا كانت الضرر داخل
يجاز ان الجيران ان رأوا بينة لهم لسرعة امثاله المرحاض
بالاتصال والاقتدار الى اخلائه في الزمان القريب لا يطول فيما
يطول مثل ذلك ويجب منعه في ذلك ان كانت المضرة واقعة الى
من يجب عليه ويكن عشرة موضع وهو مسئلة من اصلها من اراد
ان يبني في جاز في الدار ان يكلف الجار ان يسقف على
ما يليه وهل لرب الجار ان يأخذ ما ينتفع به من السقف في جاز
الغير او لرب الجار ان يترك ما لا ينتفع به ما لا اجاب
ذكر المتيطي عن ابن كوثر الارض عن وتابعه ان لرب الدار اخذ
ان شاء وان عليه ان ازالة من جاز في ارضه ان يلزمه ذلك مثل
وذلك ان وضع الجواب على شجر يضربها واما لم يال وينفع
له خلاف والخشب وما رمم من الموضع وان النفع يسال
جميعهم نابحز ان اراد ان يخرج ما يليه من ذلك او جاز ان منع قال
يسر له منع ان يبني على ما يليه من ذلك ان خشبة الى
تؤخر ما يليه تضييع ما انفق في جاز رجل في ذلك
الوضوء لعلو او تخرج الجيد لا كن جاز ان ينتفع من ذلك الى

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)